



يعرض هذا الإنفوجرافيك مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمنظومة إدارية متكاملة تربط بين الأداء الاقتصادي والالتزام المجتمعي، وتوضح مجالاتها واستراتيجياتها وأثرها في الاستدامة وبناء الثقة وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

March 25, 2026 الكاتب : د. محمد العامري عدد المشاهدات : 182



انفوجرافيك تدريبي تليخيصي لتوضيح (المسؤولية الاجتماعية للمنظمات / Social Responsibility for Organizations)

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

Social Responsibility for Organizations

ثانياً: الاتجاهات الفكرية



أولاً: المفهوم العام



ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية



سادساً: مؤشرات الأداء



خامساً: تقييم الأداء الاجتماعي



رابعاً: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية



تاسعاً: المبادئ الأساسية



ثامناً: الحوكمة والمواطنة المؤسسية



سابعاً: دور الحكومة



من إعداد
د. محمد العامري
مدرّب و خبير استشاري
www.mohammedaameri.com
00966567558658



شرح المفاهيم الواردة في الإنفوجرافيك التدريبي:

تتحرك منظمات الأعمال اليوم داخل بيئة مركبة لم تعد تقوم على منطق الربحية المجردة، بل على منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبحت المنظمة فاعلاً مؤثراً في المجتمع بقدر ما هي متأثرة به. هذا التحول أعاد تعريف دور المنظمة من كيان إنتاجي إلى كيان مسؤول يحمل التزامات أخلاقية واجتماعية تتجاوز حدود السوق، وأصبح معيار الحكم على نجاحها لا يقف عند حجم الأرباح، بل يمتد ليشمل أثرها في جودة الحياة واستدامة الموارد وتعزيز الثقة المجتمعية.

المسؤولية الاجتماعية في جوهرها ليست نشاطاً تكميلياً أو مبادرة علاقات عامة، بل هي إطار فكري وسلوكي يحكم طريقة اتخاذ القرار داخل المنظمة، بحيث يتم تحقيق التوازن بين مصالح المنظمة ومصالح المجتمع. هذا التوازن يمثل التحدي الحقيقي للإدارة الحديثة، خصوصاً في ظل ضغوط المنافسة وتوقعات الأطراف المختلفة، وهو ما يفسر الجدل الفكري بين من يرى أن وظيفة المنظمة هي تعظيم الربح فقط كما طرح Milton Friedman، وبين من يؤكد على ضرورة توسع دورها الاجتماعي كما أشار Paul Samuelson، وهو جدل يعكس اختلافاً في فلسفة الإدارة وليس مجرد اختلاف في الأدوات.

يتجسد تطبيق المسؤولية الاجتماعية عبر مجالات متعددة تتكامل فيما بينها، حيث يشكل أصحاب المصالح المحور الأساسي الذي تدور حوله قرارات المنظمة، بدءاً من العاملين الذين يبحثون عن العدالة والتمكين، مروراً بالعملاء الذين يتطلعون إلى الجودة والشفافية، وصولاً إلى المستثمرين والحكومة والمجتمع ككل. هذا الامتداد يفرض على المنظمة أن تدير علاقاتها وفق منطق الشراكة لا الاستغلال، وأن تنظر إلى كل طرف باعتباره جزءاً من منظومة القيمة وليس مجرد وسيلة لتحقيق الربح.

أما البعد البيئي فقد تحول من قضية هامشية إلى محور استراتيجي، خاصة مع تصاعد الضغوط التنظيمية والمجتمعية وظهور معايير مثل ISO 14000 التي أعادت تشكيل علاقة المنظمة بالبيئة. لم يعد مقبولاً أن تُحقق الأرباح على حساب استنزاف الموارد أو تلويث البيئة، بل أصبح الاستثمار في الاستدامة أحد مصادر الميزة التنافسية طويلة الأمد، حيث ترتبط السمعة المؤسسية بشكل مباشر بمدى احترام المنظمة للبيئة الطبيعية.

ويتسع نطاق المسؤولية الاجتماعية ليشمل رفاهية المجتمع بشكل عام، من خلال الإسهام في التعليم والصحة والثقافة، وتعزيز القيم الإنسانية، ودعم الفئات الأقل حظاً، وهو ما يعكس تحول المنظمة إلى شريك في التنمية وليس مجرد مستفيد منها. هذا التحول يعزز مفهوم المواطنة المؤسسية، حيث تتصرف المنظمة باعتبارها جزءاً من النسيج الاجتماعي، لها حقوق كما عليها واجبات.

تتباين استجابات المنظمات تجاه المسؤولية الاجتماعية وفق مستويات نضجها الإداري، حيث تتراوح بين الرفض الكامل والانخراط الشكلي، وصولاً إلى التبنى الاستراتيجي الذي يجعل المسؤولية الاجتماعية جزءاً أصيلاً من الهوية المؤسسية. هذا التدرج يعكس مستوى وعي القيادة وقدرتها على استشراف المستقبل، حيث أن المنظمات التي تتبنى النهج الاستباقي تكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر وبناء الثقة وتحقيق الاستدامة.

تقييم الأداء الاجتماعي أصبح اليوم جزءاً لا يتجزأ من منظومة تقييم الأداء الشامل، حيث لم تعد المؤشرات

المالية كافية للحكم على نجاح المنظمة، بل أصبح من الضروري قياس أثرها الاجتماعي والبيئي، وظهرت أدوات متخصصة مثل التدقيق الاجتماعي والمحاسبة الاجتماعية التي تعكس هذا التوجه نحو الشمولية في التقييم.

تلعب الحكومات دورًا محوريًا في ضبط العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع، سواء من خلال التشريعات المباشرة التي تفرض معايير محددة، أو من خلال الأدوات غير المباشرة التي تحفز أو توجه سلوك المنظمات. وفي المقابل تسعى المنظمات إلى التأثير على السياسات العامة بوسائل متعددة، مما يعكس طبيعة العلاقة التفاعلية بين الطرفين.

الحوكمة المؤسسية تمثل الإطار الذي يضمن اتساق السلوك التنظيمي مع القيم الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة، وهي تمثل خط الدفاع الأول ضد الانحرافات التي قد تقوض الثقة وتؤدي إلى أزمات مؤسسية. ومع تطور الفكر الإداري، أصبح مفهوم المواطنة المؤسسية يعبر عن أعلى مستويات النضج، حيث تتحول المسؤولية الاجتماعية إلى سلوك ذاتي نابع من قناعة داخلية وليس استجابة لضغط خارجي.

الاستنتاج الإداري العميق

تتحول المسؤولية الاجتماعية من شعار نظري إلى قوة استراتيجية عندما تندمج في بنية القرار الإداري وتنعكس في سلوك القيادة وأنظمة العمل، وعندها تصبح المنظمة قادرة على تحقيق توازن مستدام بين الربحية والقيم، وهو التوازن الذي يصنع الفارق الحقيقي بين منظمة تنمو مؤقتًا وأخرى تستمر بثقة وتأثير طويل الأمد.

القاعدة الإدارية

المنظمة التي توازن بين الربح والمسؤولية لا تكسب السوق فقط، بل تكسب الثقة والاستدامة.

بيانات الإنفوجرافيك:

رقم الإنفوجرافيك: INF-CSR-001

التصنيف: الإدارة

المستوى: متقدم

نوع المحتوى: إنفوجرافيك تدريبي

تاريخ النشر: 2026 م مارس

التوثيق: [?]

يسعدني أن يُعاد نشر هذا المحتوى أو الاستفادة منه في التدريب والتعليم والاستشارات، ما دام يُنسب إلى مصدره ويحافظ على منهجيته.

[?] هذا الإنفوجرافيك من إعداد:

د. محمد العامري

مدرب وخبير استشاري في التنمية الإدارية والتعليمية

[?] الموقع الإلكتروني:

[/https://www.mohammedaameri.com](https://www.mohammedaameri.com)

[?] مركز الإتقان الدولي للتدريب والاستشارات:

[/https://itqanqa.com](https://itqanqa.com)

[?] للاطلاع على المزيد من الإضاءات المعرفية يمكن متابعة القناة:

<https://whatsapp.com/channel/0029Vb6rJzCnA7vxgoPym1z>

[?] شاكرين ومقدّرين دعمكم ومساهمتمكم في نشر هذا المحتوى المعرفي لتعم الفائدة

#الموارد_البشرية #HR #التدريب #تدريب #دورة #دورات #الدورات_التدريبية #تطوير_الذات #التنمية_البشرية
#التطوير #الإدارة #المدرّب #د_محمد_العامري #الإتقان_الدولي #المسؤولية_الاجتماعية #CSR
#الاستدامة #الحكومة #CorporateGovernance #Leadership #BusinessStrategy
#OrganizationalDevelopment #Sustainability #ProfessionalDevelopment